دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)

د. امحمـد رمضـان شنبيـش

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – صرمان

جامعة الزاوية

مقدمـــــــــــة:

يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات شيوعاً حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدة حالات مثل الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام للأسعار كنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج (ثابتة، متغيرة)، إضافة إلى ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح وكذلك الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

فقد شهد الاقتصاد الليبي تغيرات متسارعة ومتنامية في كثير من المؤشرات الاقتصادية، كمعدل التضخم وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود الأمر الذي أدى إلى زيادة

الاهتمام بهذه المؤشرات، والوقوف على أدائها وعلاقاتها المتبادلة ومن ثم استهداف تحقيق مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتضخم:

تناولت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية موضوع التضخم من عدة جوانب، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

1- **الدراسة الأولى:** تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي[1].

والتي تهدف إلى التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف على معدل التضخم في الكويت، وذلك بتحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الثلاثة باستخدام طريقة جرانجر (Granger) واهتمت الدراسة بحجم وطبيعة إسهام كل من عرض النقود وسعر الصرف في سلوك الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك باستخدام معادلة الانحدار، وأوضحت نتائج الدراسة أن لعرض النقود أثر ذا أهمية إحصائية على كل من سعر الصرف مقابل الدولار ومعدل التضخم بالإضافة إلى تأثر معدل التضخم بتغيرات سعر الصرف أما عن طبيعة وحجم التأثير تشير إلى أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقود.

2- **الدراسة الثانية:** التضخم المستورد[2]:

تناولت هذه الدراسة القنوات المختلفة التي يتسرب من خلالها التضخم المستورد إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال فترة السبعينيات، حيث يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وهذا التأثير يتزايد كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج علماً بأن هذه الدراسة اعتمدت على قياس التضخم المستورد كالآتي:

التضخم المستورد = الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات/ إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية × 100.

كما أبرزت الدراسة أن ظاهرة التضخم المستورد بالدول العربية النفطية تعكس العيوب الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال هيمنة القطاع النفطي والاعتماد شبه الكلي على

إنتاج وتصدير النفط الخام وأشارت إلى صعوبة مكافحة التضخم المستورد في الأجلين القصير والمتوسط.

3– دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوداني في الفترة بين 2005 – 2007 حيث توصلت الدراسة بعد تحليل نموذج هو ضعف أثر التغيرات التي تحدث في عرض النقود على التغير في معدل التضخم وان التغير الذي يحدث في معدل التضخم قد يعزى إلى عوامل أخرى أهمها تغير سعر الصرف حيث ان العجز في ميزان المدفوعات يوثر على سعر الصرف وبالتالي على أسعار السلع المستوردة حيث تتأثر الأسعار المحلية للسلع المستوردة بالتغيرات في أسعار الصرف .

4– رمضان محمد الصويعي (دراسة تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي من 1990 – 2008) رسالة ماجستير أكاديمية الدراسة العليا توصلت الدارسة إلى النتائج التالية:–

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك يوثر في سعر الصرف .
2- إن عرض النقود يوثر أيضاً في سعر صرف الدينار الليبي.
3- إن الرقم القياسي لا يوثر في عرض النقود مما أرجعه إلى هيمنة القطاع العام لفترة طويلة عن النشاط الاقتصادي .

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من أحادية مصادر دخله وهو النفط، ورغم البحث عن وسائل تهدف إلى خلق مستويات أعلى من التوظف وتنوع القاعدة الإنتاجية، فالاقتصاد الليبي قد شهد تذبذباً في بعض المؤشرات مثل التخفيض الذي شهده الدينار الليبي مقابل الدولار وارتفاع الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وإنْ اختلفت حدته من سنة إلى أخرى.

ومن خلال هذا البحث سوف يقوم بتحليل وتحديد العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف وأثرهما على التضخم أي يمكن تلخيص المشكلة في الآتي:

هل توجد علاقة بين التضخم المعبر عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟. وعلى افتراض وجود علاقة فما هو اتجاهها؟.

فرضية الدراسة:

تكمن فرضية الدراسة في:

1- يعتقد وجود علاقة طردية بين التضخم في الاقتصاد الليبي وعرض النقود.
2- يعتقد ان التطورات في سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود اثر في تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبالتالي على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة .

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة في التعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم وذلك من خلال علاقات قياسية للوصول إلى نتائج رياضية رقمية واضحة والتي من خلالها يتم طرح حلول وتوصيات للقائمين على السياسة النقدية وذلك للحد من أثار التضخم السلبية على الاقتصاد الوطني.

هدف الدراسة:

1- الوقوف على مستويات التضخم وتطوره في الاقتصاد الليبي.
2- تحديد العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل عرض النقود وسعر الصرف.
3- تتبع التغيرات الحاصلة في أسعار المستهلك باعتباره أحد المقاييس الأساسية لمعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

الجانب النظري للدراسة:

مفهوم التضخم:

كلمة تضخم Inflation تعني من وجهة علم الاقتصاد معبر عن عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

كما انه يعرف على أنه تناقص القوة الشرائية لوحدة النقود (قيمة النقود) نتيجة الارتفاع الأسعار المترتبة عن قصور العرض لمواجهة الطلب .

كما عرفه كنز بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار ويطلق على الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للفجوة التضخمية

مقاييس ومؤشرات التضخم:

هناك ثلاثة مقاييس رئيسة للتضخم وهي[3]:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer price index (CPI).

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم انتشاراً، وهو يقيس مؤشر أسعار المستهلك لشراء سلة من السلع والخدمات اليومية في أوقات مختلفة، عن طريق تقييم كل سعر وفقاً للأهمية الاقتصادية للسلعة المعنية، ويتم احتسابه عن طريق إعطاء وزناً لكل سلعة يتناسب مع أهميتها بالنسبة لميزانية نفقات المستهلك، ويتحدد هذا الوزن بما يتناسب مع مجموع أنفاق المستهلكين على تلك السلعة.

وقد يعاب على الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه يعد مؤشراً لنفقات المعيشة وهي تسمية مظللة لأنه يحدد على أساس المجتمع الحضري وليس المجتمع ككل أي بمعنى أنه يخص أسرة حضرية، كما أنه يقيس سعر سلة ثابتة من السلع السوقية للمستهلك وفي الواقع يقوم المستهلكون باستبدال السلع التي ارتفعت أسعارها بأخرى أقل نسبياً.

2- المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي GDP. Implicit price deflator

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن CPI في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية.

ونشتق من المخفض الضمي لأسعار الناتج المحلي الإجمالي مخفضات أخرى خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك.

ويتم احتسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

فإذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت، وإذا كانت أسعار السنة الجارية أقل من 100 فإنه يعني أن الأسعار قد انخفضت.

3- الأرقام القياسية لأسعار المنتج:

تقيس هذه الأرقام أسعار السلع عند المراحل المختلفة للإنتاج حيث أن الأرقام القياسية وفقاً لمراحل الإنتاج والسلع تنقسم إلى أرقام قياسية للسلع النهائية والمواد الوسيطة والمواد الأولية، فالسلع النهائية هي التي لا تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى وهي معدة للاستهلاك، أما المواد الوسيطة فهي السلع التي مرت لعمليات صناعية ولكنها مطلوبة لعمليات أخرى قبل أن تصبح سلعاً نهائية، أما المواد الخام فإنها تتضمن المنتجات التي تدخل السوق لأول مرة وغير مصنعة ولكنها سوف تصنع قبل أن تصبح سلعة نهائية.

العلاقة بين التضخم وعرض النقود في المدارس الاقتصادية المختلفة:

هناك اختلاف بين المدارس في تعريف التضخم فأصحاب المدرسة الكلاسيكية يشيرون إلى أن الأسعار تتحدد بالتفاعل الحر بين العرض والطلب، وقد تم استخدام نظرية فيشر Fisher والتي تستخلص في المعادلة التالية:

$$Mv=pt$$

ونظراً لافتراض بيان كلاً من V ، T فإن هناك علاقة طردية بين M كمية النقود P المستوى العام للأسعار، أي أن المستوى العام للأسعار (حجم الناتج) = كمية النقود × سرعة دورانه، ثم جاء اقتصاديو مدرسة كمبردج فطوروا النظرية الكلاسيكية التي تفيد أن حركة الأسعار أو معدل التضخم يتناسب طردياً مع كمية النقود، ويتناسب عكسياً مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود، وتقوم الفرضية الأساسية لهذه النظرية على ثبات حجم الناتج أي وجود الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل في المدى القصير.

وقد أوضح كينز أن النظرية الكمية للنقود لا تكون صحيحة إلا بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، ولكن هذا المستوى الكامل للتوظف يمثل حالة خاصة قد يتعذر وصول الاقتصاد إليها، بل أنه من المؤكد عدم بقاء التوظف عند مستوى التشغيل الكامل حتى في حالة وصول الاقتصاد لهذا المستوى، ويرى كثير من الاقتصاديين أن كمية النقود تؤدي قبل وصول

الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل إلى نتيجتين تتمثل الأولى في زيادة حجم التشغيل والثانية في ارتفاع الأسعار في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي فقط.

أي أن ارتفاع مستوى الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود، وهذا هو الفرق الجوهري بين النظرية الحديثة والنظرية التقليدية في تفسير آثار الزيادة في كمية النقود على قيمتها عند مستوى التشغيل الكامل وتكون جميع الموارد الإنتاجية موظفة وبالتالي فلابُد أن يستتبع زيادة الطلب عليها ارتفاع في أسعارها فإذا كانت القوى العاملة موظفة جميعاً فإن الطلب الإضافي عليهم سوف يزيد الأجور، وبالمثل فإن الموارد الإنتاجية سوف ترتفع أسعارها، يعني ذلك أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة مماثلة في الأسعار عند مستوى التوظيف الكامل وفي هذا تتفق النظرية الحديثة مع النظرية الكمية للنقود حيث أن كمية النقود تؤثر تأثيراً مباشراً ومتساوياً على مستوى الأسعار وبالتالي على قيمة النقود.

أسباب نشوء التضخم:

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يعد الشاغل الاقتصادي بالنسبة للحكومات والأفراد، الأمر الذي أدى بجميع المدارس الاقتصادية المختلفة بالبحث عن الحلول اللازمة لإيجاد مخرج من هذا المشكل الاقتصادي المزمن، وفي هذا الشأن قد شارك الاقتصادي ميلتون فريدمان في مقالته المشهورة (التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية)، وقد اتفق الكينزيون بداية من جون مينارد كينز مع ميلتون فريدمان في ذلك، وهذا يقودنا إلى التساؤل التالي: ما هو سبب نشوء التضخم؟.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية توسعت البحوث والدراسات حول تشخيص أسباب التضخم، حيث كانت معظم الاتجاهات الجديدة خلال تلك الفترة خليطاً من أفكار النظرية الكمية للنقود والنظرية الكينزية، ومن تلك الدراسات الدراسة التي قام بها أنصار كينز ومحاولتهم إدخال التحليل الحركي الديناميكي على النظرية الكينزية عن طريق استخدام المعادلات التفاضلية لتحديد العوامل التي تحدد سرعة أو ثبات الفجوة النضجية (inflation Gap).

إن أهم التجديدات هو التجديد الذي أدخلته المدرسة السويدية الحديثة الذي يمثلها (ليندبرغ، تبدال) التي تبلورت أعقاب عام 1930 وما يميز هذه المدرسة أنها تجعل للتوقعات أهمية خاصة

في التحليل النقدي للتضخم وخلافاً للنظرية الكينزية ترى المدرسة السويدية أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كما ترى النظرية الكينزية بل وعلى خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي، ويستخلص من ذلك أن صلب تفكير المدرسة السويدية الحديثة في التضخم يعطي أهمية للتوقعات في تفسير الفجوة التضخمية حيث أدخلت في تحليلها السوق النقدي والمالي.

ومنذ سبعينيات القرن العشرين أخذت مجموعة من الاقتصاديين تتبنى النظرية الكمية للنقود باعتبارها دليلاً نظرياً لتفسير أسباب التضخم حيث كان من أشهر المدافعين عن هذه النظرية الاقتصادية الشهير ميلتون فريدمان وأنصار مدرسة شيكاغو وفي المقابل سنتناول بشيء من التفصيل أهم أسباب نشوء التضخم[4].

1- التضخم بسبب جذب الطلب Demand- pull inflation

يمكن أن يحدث هذا التضخم إما بمحددات الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبة متتالية أو زيادة في عرض النقود وأياً كان السبب من ورائه فهو يحدث عندما يرتفع الطلب الإجمالي بسرعة أكبر من القدرات الإنتاجية للاقتصاد فيحفز الأسعار إلى الارتفاع حتى يتوازن العرض الإجمالي مع الطلب، وتؤكد النظرية النقدية على أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للتضخم بسبب جذب الطلب حيث يحدث الارتفاع في الطلب الإجمالي أساساً عند النقديين والكينزيين على السواء إلى الزيادة المثالية في عرض النقود كما صرح به فريدمان من أن التضخم هو دائماً وأينما كان ظاهره نقدية ويرجع السبب في ذلك إلى استحالة قيام جهة الإنفاق استخدام التحفيز للطلب الإجمالي لفترات متوالية دون عرض نقود إضافية.

2- تضخم ناشئ عن ارتفاع التكاليف Costpush inflation

والذي يطلق عليه تضخم دفع التكاليف، ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع أجورهم.

3- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي:

تجاه دول أخرى تمارس من قبل قوة خارجية كما حصل للعراق وكوريا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة النقود (المحلية) وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة[5]، كما حدث في ليبيا خلال عقد التسعينيات.

التطور في أداء المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1992-2008)

تعد الأرقام القياسية من أهم الأدوات التي تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محددة بما يوضح التغير في الأسعار وما تتبعه من تغيرات على القوة الشرائية للنقود، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار، المستهلك (CPI) consumer price index والرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي Deflator of cross domestic product.

1- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):

على الرغم من أن (CPI) والذي يغطي مدينة طرابلس فقط ومن خلال الاعتماد على أسلوب العينة ونمط إنفاق معين الأمر الذي قد لا يعطي الواقع الحقيقي ولكن يظل التعبير الأفضل عن التغيرات التي طرأت على أسعار السلع والخدمات الضرورية في الاقتصاد.

هذا وقد حققت جميع سنوات الدراسة معدلات تغيير موجبة تعكس استمرار تزايد الرقم القياسي للأسعار سنوياً وذلك باستثناء السنوات من (2000–2004) التي حققت معدلات تغير سالبة، ومن الجدول التالي رقم (1) يلاحظ الآتي:

تزايد معدل التضخم السنوي مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك من 11.6% عام 1995 إلى 13.2% عام 1997 ليسجل تباطأ في العامين 1988–1999، ثم سجل انخفاضاً بدأ من عام 2000 وحتى 2003 ليسجل (-2.9%، -9.2%، -9.6%، -2.0%) على التوالي، كما نلاحظ بأن التضخم بدأ يأخذ في الارتفاع من عام 2004 ليسجل 1.0% ثم استمر في الارتفاع التدريجي حتى بلغ 10.4% عام 2008.

كما أننا نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) كمقياس للتضخم، قد شهد ارتفاعاً ضمن فترتين امتدت الأولى من 1995 وحتى 1999 حيث سجل 127.9 نقطة ليأخذ في الانخفاض وصل إلى 100 نقطة ثم عاد في الارتفاع ثانية مسجلاً 123.7 نقطة عام 2008.

الجدول (1) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992-2008 سنة الأساس 2003=100

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	(معدل التضخم) معدل النمو السنوي %	معدل النمو بالنسبة لسنة الأساس
1992	66.1	-	-33.6
1993	73.8	11.1	-26.2
1994	84.7	14.8	-15.3
1995	94.5	11.6	-5.5
1996	106.0	12.2	6.0
1997	120.0	13.2	20.0
1998	126.0	5.0	26.0
1999	127.9	1.5	27.9
2000	124.2	-2.9	24.2
2001	112.8	-9.2	12.8
2002	102.0	-9.6	20.0
2003	100.0	-2.0	0.0
2004	101.0	1.0	1.0
2005	104.0	3.0	4.0
2006	105.5	1.4	5.5
2007	112.0	6.2	12.0
2008	123.7	10.4	23.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

2- تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (IPD):

يعتبر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مؤشراً جيداً عند الكثيرين لقياس ظاهرة التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يتم حسابه بقسمة المقادير الكلية بالأسعار الجارية على المقادير الكلية بالأسعار الثابتة، حيث يمكن اختيار المقدار الكلي المناسب من مكونات الناتج واستنتاج الرقم القياسي الضمني.

ومن خلال الجدول رقم (2) التالي نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً خلال الفترة من 10672.3 مليون دينار عام 1995 إلى 116904.6 مليون دينار عام 2008 إلا أن هذا النمو في حقيقته هو نمو نقدي أكثر منه حقيقي وهو ما يكشف عنه تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتبار 2003 سنة أساس حيث نلاحظ أن الناتج قد بلغ 25073 مليون دينار عام 1995 ازداد ليصل إلى 50225 مليون دينار عام 2008 الأمر الذي يتضح معه حجم التضخم النقدي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

نلاحظ أن معدل التضخم قد شهد وفقاً لمؤشر (CPI) نوعاً من الاستقرار في نموه فإنه على العكس من ذلك فقد شهد معدل التضخم وفقاً لمؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي تقلبات حادة وبالأخص خلال الفترة من 1997 إلى 2003 فيما أننا نلاحظ أنه انخفض إلى –10.1% عام 1998، كما أنه ارتفع إلى أن بلغ 21.1% ثم رجع وانخفض إلى –0.9% عام 2001 ثم عاود إلى الارتفاع في عام 2002 إلى 41.1%.

من خلال الأرقام والتحليل نلاحظ أن هناك تبايناً في التعبير عن مستوى التضخم حيث يعبر مقياس (CPI) عن كل السلع والخدمات المشتراة من المستهلك بغض النظر عن منشأها في الوقت الذي يختص المؤشر الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي لقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً.

الجدول (2)

تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992–2008) 100=2003

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية م.د.ل	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة م.د.ل	معدل النمو السنوي %	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %
1992	9231.9	–	24068	–	34.4	–
1993	9137.7	−1.0	24733	2.8	36.9	−3.7
1994	9671.7	5.8	24745	0.0	39.1	5.8
1995	10672.3	10.4	25073	1.3	42.6	8.9
1996	12327.3	15.5	25929	3.4	47.5	11.7
1997	13800.5	12.0	26296	1.4	52.5	10.4
1998	12610.6	−8.6	26725	1.6	52.5	−10.1
1999	14075.2	11.6	26019	−2.6	91	14.6
2000	17775.7	26.3	27135	4.3	99.3	21.1
2001	21618.7	21.6	33290	22.7	127.5	−0.9
2002	30389.8	40.6	33164	−0.4	100.4	41.1
2003	37423.4	23.1	37423	12.8	100	9.1
2004	48159.0	28.7	39679	6.0	101.9	21.4
2005	66342.9	37.8	44087	11.1	105.3	24.0
2006	76203.2	14.9	46584	5.7	107.8	8.7
2007	93178.4	22.3	48898	5.0	119.8	16.5
2008	116804.5	25.4	50225	2.7	128.8	22.0

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، بيانات غير منشورة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

الجانب التطبيقي للدراسة:

العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)

من خلال تتبعنا إلى مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي تبين وجود تضخم في الاقتصاد الوطني وبالتالي ضعف القوة الشرائية للدينار وتراجع سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية ولزيادة تأكيد أو نفي وجود هذه الظاهرة سوف يتم دراسة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني ومن العوامل التي سيتم دراستها:

1- عوامل داخلية والتي من أهمها عرض النقود وهو العامل المغذي للضغوط التضخمية لوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود فالزيادة في إصدار النقود وبنسبة تفوق نمو الدخل الحقيقي لابُد أن تؤدي إلى تضخم حيث تطارد نقود كثيرة سلع وخدمات قليلة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا العامل يتم تحديد حجم الفجوة التضخمية، ومؤشر الاستقرار النقدي، وتقدير سرعة التداول النقدي ونسبة حجم الإفراط النقدي.

2- عوامل خارجية والتي من أهمها أسعار الواردات (التضخم المستورد) وهي أسعار ما يتم استيراده من سلع وخدمات منتجة خارج الاقتصاد الوطني.

وسوف نتناول إسهامات التضخم المستورد في التضخم المحلي.

أولاً- قياس الفجوة التضخمية:

1- معامل الاستقرار النقدي:

إن الاستقرار النقدي يتحقق عادة عند تعادل التغير في كمية النقود $\Delta ms_2/ms_2$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني أي $\Delta y/y$ والفرق بينهما يمثل مؤشر الاستقرار النقدي $B_s = \Delta ms_2/ms_2 - \Delta y/y$.

حيث B_s = معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta \frac{ms_2}{ms_2}$ معدل التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع.

$\Delta y/y$ معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. (100=2003)

فإذا كانت قيمة المعامل $B_d = 1$ فإنه يدل على الاستقرار النقدي.

وإذا كان قيمة $B_s < 1$ دل على عدم وجود استقرار نقدي (ضغوط تضخمية)

وإذا كان قيمة $B_s > 1$ دل على وجود عدم استقرار (فجوة انكماشية).

ومن خلال تتبع الجدول التالي رقم (3) فإننا نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد حقق نمواً من 25073 مليون دينار عام 1995 إلى 50225 مليون دينار عام 2008، مما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة إلى أخرى، بما يوضح مدى الاختلال من معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه وجود الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي مما دفع الأسعار نحو الارتفاع ومن تتبع الجدول نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي (BS) سجل أكبر قيمة له وصلت إلى 45.1% عام 2008 موضحاً الفرق الكبير في التطور الحاصل للكتله النقدية مقارنة بتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأسعار الثابتة، كما نلاحظ أنه أظهر انكماشاً في بعض سنوات الدراسة قيمة انخفاض معدل نمو كمية النقود والتي أخذت قيم سالبة في بعض السنوات.

الجدول (3)

معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي للفترة (1992–2008)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة م.د.ل	التغير في الناتج	عرض النقود ms_2	التغير في عرض النقود	معامل الاستقرار النقدي BS
1992	24068	–	6913.2	–	–
1993	24733	2.8	7268.0	5.1	2.4
1994	24745	0.0	8093.4	11.3	11.3
1995	25073	1.3	8924.7	10.5	9.2
1996	25929	3.4	8611.3	−3.7	−7.1
1997	26296	1.4	8998.9	4.5	3.1
1998	26725	1.6	9639.2	7.1	5.5
1999	26019	−2.6	10181.4	5.6	8.3
2000	27135	4.3	10232.8	0.5	−3.8
2001	33290	22.7	10011.1	−2.2	−24.8
2002	33164	−0.4	10537.3	5.3	5.6
2003	37423	12.8	10821.2	2.7	−10.1
2004	39679	6.0	11887.4	9.9	3.8
2005	44087	11.1	15064.2	26.7	15.6
2006	46584	5.7	17943.3	19.1	13.4
2007	48898	5.0	25139.5	40.1	35.1
2008	50225	2.7	37151.4	47.8	45.1

المصدر: إعداد الباحث. بالرجوع إلى النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي.

2- معيار الإفراط النقدي:

يمثل معيار الإفراط النقدي الفائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي (GDP) خلال السنوات (1992–2008)، يتم احتساب الإفراط النقدي وفق العلاقة[6] $(ms - \alpha_0 GDP)$ لكل سنة من سنوات الدراسة حيث تعبر ms_2 عن عرض النقود بالمفهوم الواسع، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2003 الثابتة حيث α تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود لسنة الأساس 2003 وذلك بقسمة عرض النقود (ms_2) على

(GDP)، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي 37423.4 مليون دينار عام 2003 سنة الأساس، كما سجل عرض النقود بمعناه الواسع ms_2 مبلغ قدره 10821.1 مليون دينار $\alpha = 0.289$.

حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 37423.4 مليون دينار عام 2003 سنة الأساس كما سجل عرض النقود بمعناه الواسع ms_2 مبلغ قدره 10821.2 مليون دينار $\alpha = 0.289$.

الجدول (4)

حجم الإفراط النقدي ونسبته في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1992–2008)

السنوات	R=GDP	MS_2	حجم النقود الأمثل $(\alpha_0 GDP)$	الإفراط النقدي	نسبة الإفراط إلى R=GDP
1992	24068	6913.2	6959.4	46.2	0.2
1993	24733	7268.0	7151.7	116.3	0.5
1994	24745	8093.4	7155.7	937.7	3.8
1995	25073	8942.7	7246.1	1692.6	6.8
1996	25929	8611.3	7493.5	1117.8	4.3
1997	26296	8998.9	7599.5	1399.4	5.3
1998	26725	9639.2	7723.5	1915.7	7.2
1999	26019	10181.4	7519.5	2661.9	10.2
2000	27135	10232.8	7842.0	2390.8	8.8
2001	33290	10011.1	9620.8	390.3	1.2
2002	33164	10537.3	9579.2	958.1	2.9
2003	37423	10821.2	10821.2	0	0
2004	39679	118877.4	11467.2	4202	1.1
2005	44987	15064.2	12741.1	2323.1	5.3
2006	46584	17943.3	13462.8	4480.5	9.6
2007	48898	25139.5	14131.5	1100.8	22.5
2008	50225	37151.4	14515.0	22636.4	45.1

المصدر: 1– مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

2– اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية.

ملاحظة: R.GDP= الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2003 الثابتة

الإفراط النقدي = $ms_2 - \alpha_0 GDP$

ومن خلال تتبعنا للجدول رقم (4) فقد توضح البيانات أن سنوات الدراسة قد سجلت نواقص في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي، وقد وصل ذروته إلى 2263.6.4 مليون دينار عام 2008 أي بمعدل 45.1% ومن هذا فإن هذا المعيار يؤكد اتجاه تنامي دور السيولة في دفع تغيرات الأسعار نحو التزايد وبشكل مستمر وخاصة بالسنوات الثلاث الأخيرة.

3- سرعة دوران النقود:

تشير كل الشواهد العملية عن الاقتصاديات المختلفة أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود وبصوره أدق أن الزيادة المتواصلة في معدل نمو عرض النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج تؤدي في المدى البعيد إلى زيادة مماثلة في معدل التضخم وحتى ندرك ذلك وبصورة أوضح نعود إلى النظرية الكمية للنقود وفقاً للمعادلة التالية[6]:

$$Mv = py$$

حيث m تعني الكتلة النقدية.

V سرعة دوران النقود (ثابتة).

P مستوى الأسعار.

y الناتج الحقيقي.

وبعد أخذ معدلات نمو المؤشرات خلال وحدة الزمن يعاد كتابتها

$$\Delta M + \Delta V = \Delta P + \Delta Y$$
$$\Delta P = \Delta M + \Delta V - \Delta Y$$

حيث ΔM = معدل نمو الكتلة النقدية.

ΔV= معدل نمو سرعة دوران النقود.

$p\Delta$= معدل التضخم.

$y\Delta$ = معدل نمو الناتج الحقيقي.

أي أن المعادلة تأخذ الصورة التالية:

$$\Delta p = \Delta M + \Delta V - \Delta y$$

والتي يتضح منها أن معدل التضخم على علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود ΔM ومعدل سرعة دوران النقود ΔV، وعلى علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي y.

الجدول (5)

سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي عن الفترة (1992–2008)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	عرض النقود (2) (MS_2)	سرعة التداول النقدي (1÷2)=3
1992	9231.9	6913.2	1.3
1993	9137.7	7268.0	1.3
1994	9670.8	8093.4	1.2
1995	10672.3	8942.7	1.2
1996	12327.3	8611.3	1.4
1997	13800.5	8998.9	1.5
1998	12610.6	9639.2	1.3
1999	14075.2	10181.4	1.4
2000	17775.7	10232.8	1.7
2001	21618.7	10011.1	2.2
2002	30389.8	10537.3	2.9
2003	37423.4	10821.2	3.5
2004	48159.0	11887.4	4.1
2005	66342.9	15064.2	4.4
2006	76203.2	17943.3	4.2
2007	93178.4	25139.5	3.7
2008	116804.5	37151.4	3.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

إن سرعة التداول في الاقتصاد الوطني قد ارتفعت تدريجياً من 1.2 عام 1995 إلى 4.4 عام 2005 ثم تراجعت بعد ذلك حتى نهاية فترة الدراسة 2008 والتي وصلت إلى 3.1 كل دينار وهذا يؤكد أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الوطني قد كان لها دور في ارتفاع الأسعار وبالتالي إلى ارتفاع معدلات التضخم وحدته وخاصة خلال السنوات 2007–2008.

ثانياً : صافي فائض الطلب:

تعبر الزيادة في مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية عن مستوى العرض الكلي بالأسعار الثابتة فائض الطلب الكلي على المستوى المحلي، وينعكس هذا الفائض في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإن صافي فائض الطلب (NED) بالأسعار الجارية يساوي الفرق بين مجموع الاستهلاك النهائي (CGP) الخاص والعام ومجمل الاستثمار الخاص والعام (I) والتغير في المخزون (ES) والصادرات (EX) ناقص العرض الكلي بالأسعار الثابتة (الناتج المحلي الإجمالي R.GDP + الواردات IM)[7].

$$NED = CGP - AS$$

$$NED = (COP + IAC + ES + EX) - (R - GPP + IM)$$

الجدول (6)

صافي فائض الطلب ونسبته إلى الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1992–2008

السنوات	الطلب الكلي (AD) بالأسعار الجارية م.د.ل (1)	العرض الكلي (AS) م.د.ل (2)			صافي فائض أو عجز الطلب م.د.ل 3=2–1	فائض الطلب أو عجزه إلى الناتج المحلي الإجمالي%
		R.GDP 2003=100	الواردات 2003=100	الإجمالي		
1992	11969.8	24068	3307.2	27375.2	−15405.4	−64.0
1993	12275.4	24733	3837.0	28570.0	−16294.6	−65.9
1994	12570.1	24745	3213.6	27958.6	−15388.5	−62.2
1995	13073.4	25073	3586.1	28659.1	−15585.7	−62.2
1996	15089.7	25929	3837.3	29766.3	−14676.6	−56.6
1997	17239.6	26296	4193.3	30489.3	−13249.7	−50.4
1998	15402.0	26725	4221.8	30946.8	−15544.8	−58.2
1999	16571.1	26019	3325.2	29344.2	−12773.1	−49.1
2000	20085.0	27135	4990.6	32125.6	−12040.6	−44.4
2001	25666.9	33290	5589.1	38879.1	−13212.2	−39.7
2002	39206.9	33164	5848.9	39012.9	194.0	0.6
2003	45181.8	37423	5597.9	43020.9	2160.9	5.8
2004	57331.2	39679	5821.7	45500.7	11830.5	29.8
2005	77183.1	44087	5780.2	49867.2	27315.9	62.0
2006	93062.2	46584	5483.6	52067.6	40994.6	88.0
2007	95513.3	48898	5286.9	54184.9	41328.4	84.5
2008	132728.9	50225	6822.5	57047.5	75681.4	150.7

المصدر: 1– أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية.

2– الهيئة العامة للمعلومات، الإحصاءات الاقتصادية، وحدة التجارة الخارجية.

ويمكن قياس نسبة صافي فائض الطلب بقسمة صافي فائض الطلب الكلي (DEP) على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومن تتبع الجدول رقم (7) نلاحظ أن الفترة الممتدة من

1995 وحتى 2001 وجود فجوة انكماشية إلا أن الفترة من 2002 وحتى 2008 بدأت تظهر فجوة تضخمية معبرة عن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي نتيجة لارتفاع حجم الإنفاق المحلي.

ثالثاً : معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي:

بهدف معرفة تأثير الاقتصاد الليبي بالتضخم العالمي يتطلب متابعة تطور مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج حيث يبين الجدول التالي (7).

الجدول (7)

الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح في الاقتصاد الليبي للفترة من 1992–2008

السنوات	الصادرات م.د.ل (1)	الواردات م.د.ل (2)	إجمالي التجارة الخارجية م.د.ل (3)=2+1	الناتج المحلي الإجمالي م.د.ل (4) 100=2003	معدل الانفتاح % (5)=4/3
1992	3038.8	1422.1	4460.9	24068	48.3
1993	2477.6	1711.3	4188.9	24733	45.8
1994	3117.2	1487.9	4605.1	24745	47.6
1995	3222.1	1728.5	4950.6	25073	46.4
1996	3578.7	1914.8	5493.5	25929	44.6
1997	3455.6	2138.6	5594.2	26296	40.5
1998	2374.1	2203.8	4577.9	26725	36.3
1999	3682.2	1928.6	5610.8	26019	39.9
2000	5221.5	1911.4	7132.9	27135	40.1
2001	5394.0	2660.4	8054.4	33290	37.3
2002	10177.0	5585.7	15762.7	33164	51.9
2003	14806.5	5597.9	20404.5	37423	54.5
2004	20848.3	8255.2	29103.5	39679	60.4
2005	31148.0	7953.5	39101.5	44087	58.9
2006	36336.3	7934.7	444271	46584	58.1
2007	40972.0	8501.4	49473.5	48898	53.1
2008	54732.4	11195.8	65928.2	50225	56.4

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، والإحصاءات الاقتصادية، وحدة التجارة الخارجية.

معدلات انفتاح الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة حيث يتضح أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات تجاوزت 48% في المتوسط وهذا المعدل يعتبر مرتفع بالمقارنة إلى المعيار الطبيعي الذي حدده بعض الاقتصاديين أن نسبة 20% معيار لانفتاح الاقتصاد من عدمه.

ومن خلال تتبع السلسلة الزمنية فإن ارتفاع معدلات الانفتاح تدل على محدودية الطاقات الإنتاجية الليبية في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية منها كسياسة إحلال الواردات مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

وعند ملاحظة وتتبع البيانات المتاحة بالدول نلاحظ أن قيمة الواردات قد تطورت بشكل ملحوظ وذلك من 1728.5 مليون دينار عام 1995 إلى 11195.8 مليون دينار عام 2008 وبالمقارنة فإن قيمة الصادرات هي الأخرى قد تطورت من 3222.1 مليون دينار عام 1995 إلى 54732.4 مليون دينار عام 2008، وهذا يبين لنا مدى انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.

رابعاً : التضخم المستورد imported- inflation:

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصادات المنفتحة على الخارج كما هو الحال في الاقتصاد الليبي.

ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة السعر وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار فالدول الفقيرة المنفتحة على الخارج لا يمكن أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها ولا تستطيع أن تؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره.

وفي هذا الشأن تندرج علاقة الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصاديات الصغيرة والمنفتحة على العالم مولدة بذلك بعدين أحداهما نقدي متمثلاً في عجز أو فائض الميزان التجاري والتي تنعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي مما يؤدي إلى التأثير في عرض النقود الذي يلعب دوراً رئيساً في إحداث التضخم والبعد الآخر عيني متمثل الواردات والصادرات من السلع والخدمات ويؤثر مباشرة على الطلب والعرض الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد.

الجدول (8)

حجم التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة (1992–2008)

السنوات	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1) 100=2003	الرقم القياسي لأسعار الواردات 100=2003	معدل التضخم العالمي (2)	التضخم المستورد (3)=2×1	معدل التضخم المحلي (4)	إسهام التضخم المستورد (5)=4/3
1992	0.137	43.0	5.7	0.7765	10.7	0.07
1993	0.155	44.6	3.7	0.5773	11.1	0.05
1994	0.130	46.3	3.8	0.4950	14.8	0.03
1995	0.143	48.2	4.1	0.5869	11.6	0.05
1996	0.148	49.9	3.5	0.5220	12.2	0.04
1997	0.159	51.0	2.2	0.3515	13.2	0.03
1998	0.158	52.2	2.4	0.3717	5.0	0.07
1999	0.128	58.0	11.1	1.4200	1.5	0.94
2000	0.184	38.3	−34.0	−6.2468	−2.9	2.16
2001	0.168	47.6	24.3	4.0767	−9.2	−0.44
2002	0.176	95.5	100.6	17.748	−9.6	−1.85
2003	0.150	100.0	4.7	0.7049	−2.0	−0.36
2004	0.147	141.8	41.8	6.1329	1.0	6.13
2005	0.131	137.6	−3.0	−0.3883	3.0	−0.13
2006	0.118	144.7	5.2	0.6074	1.4	0.42
2007	0.108	160.8	11.1	1.2030	6.2	0.20
2008	0.136	164.1	2.1	0.2788	10.4	0.03

المصدر: 1– إعداد الباحث.

2– سلسلة الرقم القياسي لأسعار الواردات لأساس سنوات مختلفة بأسعار 2003.

الجدول (9)

المتغيرات الاقتصادية في الاقتصادي الليبي خلال فترة الدراسة 1992–2008

السنوات	MS_1	GDP الأسعار الثابتة	المخفض الضمني DGDP	CP_1
1992	5168.2	24068	38.4	66.4
1993	5384.9	24733	36.9	73.8
1994	6057.4	24745	39.1	84.7
1995	6372.4	25073	42.6	94.5
1996	6240.1	25929	47.5	106.0
1997	6614.7	26296	52.5	120.0
1998	7034.9	26725	91.0	126.0
1999	7385.4	26019	99.3	127.9
2000	7278.9	27135	127.5	124.2
2001	7253.6	33290	100.4	112.8
2002	7964.4	33164	99.7	102.0
2003	7920.0	37423	100.0	100.0
2004	8870.8	39679	101.9	101.0
2005	11667.1	44087	105.3	104.0
2006	13724.5	46584	107.8	105.5
2007	18387.0	48898	119.8	112.0
2008	26573.3	50225	128.8	123.7

المصدر: من إعداد الباحث.

توصيف النموذج القياسي:

بعد أن تم تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي فإن الباحث سيقوم بقياس العلاقة الكمية بين التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (كمتغير معتمد)، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل عرض النقود بالمعنى الضيق MS_1، أسعار صرف الدينار الليبي للدولار، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي gdp، وقد قام الباحث بتوصيف العلاقة بين هذه المتغيرات بالشكل التالي:

$$DEF = a + b_1\ Ms_1 + b_2\ \ gdp + b_3\ EX + \mu$$

حيث أن:

a = ثابت المعادلة.

b_3, b_2, b_1 هي معلمات النموذج.

Gdb= الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

ex= سعر صرف الدينار

ms_1= عرض النقود

μ = المتغير العشوائي.

وقد قام الباحث بتحويل القيمة الحقيقية للمتغيرات المذكورة إلى قيم لوغارتمية لتحديد مرونة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل التضخم).

وباستخدام برمجية gretil تم التوصل باستخدام بيانات سلسلة زمنية تمتد من عام 2008/1992 إلى النتائج المبينة في الجدول رقم (10).

الجدول (10)

قياس علاقة التضخم (المخفض الضمني) ببعض المتغيرات الاقتصادية

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	الخطأ المعياري للتقدير	*p.value
الثابت	α=9.3613	17.3800	0.538623	0.00001
MS1	0.650536	19.0770	0.0341006	0.0001
Lgdb	−1.10516	−20.1367	0.0548805	0.00001
LEX	0.447549	14.0459	0.0318634	0.00001

* جميع المتغيرات معنوية عند (0.01).

$18 = n$ $\quad 0.976163 = R^2$ $\quad 0.971055 = AdjR^2$

$Dw = 2.117466$

نتائج الجانب النظري :

1- بالمقارنة بين النمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وعرض النقود بمعناه الواسع قد تباينت النسبة حتى وصلت إلى اعلى معدل لها 45.1 في سنة 2008 كزيادة في معدل عرض النقود عنه في الناتج المحلي الاجمالي حيث ان الانفاق العام يعتبر احد اسباب زيادة عرض النقود فقد كان يفوق حاجة النشاط الاقتصادي.

2- حيث ان سنة 2003 سنة اساس فان السنوات السابقة لها سجلت فائض في العرض الكلي عن الطلب الكلي حيث وصلت اعلى قيمة في عام 1993 بلغت 16294.6− فيما فاق الطلب الكلي العرض الكلي للفترة مابعد 2003 بلغت 75681.4 م د ل وهذا عجز ادى لدفع الأسعار للارتفاع .

3- الدراسة اوضحت ان التضخم المستورد لم يتجاوز نسبة 10% طيلة فترة الدراسة حيث انه بالمقارنة سجل نسبة 3% سنة 2008 بالتضخم المحلي الذي بلغ 10.4% لنفس السنة.

نتائج التحليل القياسي (التطبيقي):

1- توجد علاقة طردية بين كلاً من مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي حيث بلغت قيمة معامل المرونة المناظرة لـ MS_1 (0.650536) وهذا يعني أن زيادة عرض النقود بمقدار 100% سيؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار (65%).

2- قبول الفرضية ((ان لعرض النقود وسعر الصرف اثر في معدل التضخم "الرقم القياسي لأسعار المستهلك")) حيث ان الاقتصاد الليبي يعاني من جمود الجهاز الانتاجي فان هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يعجز النشاط الاقتصادي عن مواكبت الزيادات المتتالية للانفاق العام مما يدفع الطلب الكالي بان يفوق العرض الكالي وبالتالي تكون النتيجة على هيئة موجات من التضخم.

3- توجد علاقة طردية بين مستوى التضخم وبين أسعار صرف الدينار الليبي حيث بلغت قيمة معامل المرونة (0.4475499) وهذا يعني أن تخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بمعدل (44%) وهنا لا بُد من ملاحظة أن تأثير عرض النقود على التضخم أعلى من تأثير تغير سعر صرف الدينار الليبي.

4- أن المقدرة التفسيرية للنموذج عالية جداً حيث بلغت قيمة $(\%97 Adj\ R^2)$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة ممثلة (EX, gdp, MS_1) تفسر 97% من المتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل التضخم).

5- إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وهو من بين المشاكل القياسية نتيجة لاستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية حيث بلغت قيمة معامل $D.W$ (داربن واتسن) 2.117466.

الهوامش:

1- حسين عمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، الرياض، 1997م.
2- رمزي زكي، التضخم المستورد، دراسة في أثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، 1986.
3- مايكل أيدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، 1999، ص463.
4- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص317.
5- اليازغي حمد سليمان، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، 1997.
6- علي عبد العاطي الفرجاني، قاسم الدجيلي، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل، منشورات إلجا، 2001، الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي الوطني، (2003–2008) .

ملحق رقم 1

Model 21: OLS estimates using the 18 observations 1992-2009
Dependent variable: l_def
Heteroskedasticity-robust standard errors, variant HC1

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
***	<0.00001	17.3800	0.538623	9.3613	const
***	<0.00001	19.0770	0.0341006	0.650536	l_ms1
***	<0.00001	-20.1376	0.0548805	-1.10516	l_GDP
***	<0.00001	14.0459	0.0318634	0.447549	l_ER

0.477143 S.D. dependent var	4.379545 Mean dependent var
0.081177 S.E. of regression	0.092255 Sum squared resid
0.971055 Adjusted R-squared	0.976163 R-squared
1.14e-12 P-value(F)	274.5485 F(3, 14)
-35.84242 Akaike criterion	21.92121 Log-likelihood
-35.35134 Hannan-Quinn	-32.28093 Schwarz criterion
2.117466 Durbin-Watson	-0.077299 rho